المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الدبلوماسية المائية والأمن المائي في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: أ.د. ناظم نواف ابراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6718
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدبلوماسية المائية والامن المائي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

ا.د ناظم نواف ابراهيم
الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية
E-mail: dr.nadhim967@gmail.com

الملخص : تمثل مسالة المياه في العراق، احد ابرز المشاكل التي تمس الأمن الوطني للبلد لما تؤدي إليه من نزاعات داخل أحواض الأنهار المشتركة مع دول الحوض، اذ أصبح عامل المياه اليوم احد العوامل الرئيسة التي تهدد علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي فيما بين الدول المتشاطئة. ويمكن إرجاع الدور المتزايد لعامل (الأمن المائي) في السياسات الدولية المعاصرة الى مجموعة من الاعتبارات كظاهرة الجفاف وتفاقم مشكلة الغذاء والانفجار السكاني والطلب المتزايد على المياه. حيث ان المياه بصفة عامة يتم من خلالها العمل على ادارة العلاقات المائية السياسية. في اطار تفعيل الدبلوماسية المائية(watear Diplomaacy) واعمال منهج التنمية المتواصلة والعادلة بهدف تحقيق النفع المشترك لجميع الدول المتشاطئة لصون الامن المائي .

الكلمات المفتاحية :- الدبلوماسية، المياه ، الامن ، العراق .

The water diplomacy and water security of Iraqi after 2003

professor ,Dr.Nadhim Nawaf Ibrahim
AL-Mustansiriya- college of political science
E-mail: dr.nadhim967@gmail.com

Abstract: The water issue in Iraq represents one of the most prominent problems affecting the country's national security, as it leads to conflicts within the shared river basins with the basin countries. Today, the water factor has become one of the main factors threatening good neighborly relations and regional cooperation among the riparian countries. The increasing role of the (water security) factor in contemporary international policies can be attributed to a set of considerations such as the phenomenon of drought, the exacerbation of the food problem, the population explosion, and the increasing demand for water. Water diplomacy in general is used to manage political water relations within the framework of activating cooperation and implementing the approach of sustainable and fair development with the aim of achieving the common benefit of all riparian countries to preserve water security.
Key words: Diplomacy ,water ,security ,Iraqi.

مقدمــة :-

تعد المياه اساس الحياة والعنصر الرئيس في التنمية بأشكالها المختلفة كما انها تعد محددا رئيسا في شكل التفاعلات البينية سواء كانت تعاونية ام صراعية وعندما يدور البحث في الشان المائي فان يعني البحث في مستقبل العالم فكمية المياه على سطح المعمورة ثابتة ولكن الطلب عليها في تزايد الامر الذي يتخذ بالتنافس فيما بين الدول على هذا المصدر وقد يتطور الى الصراع .فالدول وبرامجها لإدارة واستخدام هذا المورد المائي ، ليس فقط فيما يرتبط بالجوانب الاقتصادية، والديمغرافية ، والتقنية ، بل في الإطار الواسع والشامل للأهداف الاستراتيجية الحالية والمستقبلية، لاسيما اذا ما علمنا ، ان مياه الأنهار تجتاز في اغلب الأحيان أراضي دول عدة تختلف في طبيعة أنظمتها وأهدافها، فضلا عن حاجتها الماسة للمياه . فهنا جاءت الدبلوماسية المائية باعتبارها عملا دبلوماسيا يسعى للجمع بين ادارة ازمات المياه ، من خلال استراتيجيات التعاون والصراع في الوقت نفسه عبر تخصيص امانات بشرية ومادية في اطار خطط زمنية لحل المشكلات العالقة بين الدول المتشاطئة .ويأتي نهري دجلة والفرات في مقدمة انهار البلدان العربية التي تعاني من مشكلات وأزمات كبيرة ، وفقا لهذا يمثل الماء كثروة طبيعية ، احد عناصر القوة لأية دولة ، بل هو أهم الموارد الطبيعية على الإطلاق ، إذ يرتبط ارتباطا مباشرا بحياة الإنسان يوميا ، وعليه فالأمن المائي يمثل عنصرا رئيسا في تحديد مسار الأمن السياسي لكثير من الدول ،وكذلك تعد المياه العنصر الرئيس في مجال التنمية المستدامة،. ولا تقتصر ازمة المياه على الندرة ، بل تمتد إلى نوعيتها التي تتدنى وتتحول إلى مياه غير صالحة للاستخدام لأسباب كثيرة . وهذا النهج يتطلب تحقيق دبلوماسية فاعلة تحقق الأمن المائي العراقي موضوع الدراسة .

أهمية البحث :-

تكمن أهمية البحث في انه يعبر عن دراسة تحليلية للدبلوماسية العراقية والمتطلبات الواجب إتباعها ، في إدارة المياه بمنهج شامل ومنظم يستند إلى إدارة متكاملة لكافة الموارد المائية والتي تعزز او تربك الامن المائي العراقي .

اشكالية البحث :-

ترجع مشكلة البحث من إن التنافس المتزايد على المياه ، قد ازداد في وقتنا الحاضر ، ويرجع سبب ذلك إلى التوزيع غير العادل للموارد المائية بين دول المنبع والمصب فضلا عن مشاكل التغيرات المناخية ،كما ان المياه هي اكثر الموارد الاساسية تجاوزا للحدود ، وهنا سيتم طرح العديد من التساؤلات منها :- ما هي الدبلوماسية المائية ؟ وما اهميتها اي الدبلوماسية المائية

في تحقيق التعاون بين الدول المتشاطئة، وكيف يمكن تحقيق الأمن المائي بالطرق الدبلوماسية ؟ وكيف يتم تحقيق الدبلوماسية الناجعة للوصول إلى اتفاق وتعاون مشترك في صياغة اتفاقية مائية تخدم الامن المائي العراقي؟ .

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها ، كلما زادت وتكثفت فعاليات الدبلوماسية المائية والتحرك السلمي المستمر بشكل سلس بين جميع الأطراف الدولية المتشاطئة زادت احتمالية التعاون بين الدول المتشاطئة مع العراق موضوع البحث .

منهجية الدراسة :-

اعتمد البحث على العديد من المناهج وذلك للفائدة العلمية ومنها – منهج التحليل الوصفي ، المنهج القانوني ومنهج دراسة الحالة ، وذلك للفائدة العلمية هنا .

المبحث الأول
التعريف بالدبلوماسية المائية والأمن المائي .

ان بحثنا هذا عن (ألدبلوماسية المائية والامن المائي في العراق بعد سنة ٢٠٠٣: محاولة في تحديد المعوقات والحلول الناجعة ، يتطلب منا البحث بمفهوم أساسي وهو الدبلوماسية المائية والأمن المائي، بطريقة علمية سليمة لحيثيات البحث دون ملل وبشكل مختصر ..وعلية سيتم هذا المبحث وفقا بما يلي .

اولا :- التعريف بالدبلوماسية المائية : وفقا بالاتي :-

ان الد**بلوماسية المياه (Water Diplomacy)** : تمثل الدبلوماسية المائية بمجموعة من الآليات والعمليات والموارد التي يمكن استخدامها على نحو مرن من اجل التركيز على ترميم وبناء الثقة بين البلدان المتشاطئة والمشتركة في المياه الدولية ، وهي تعرف بأنها : مجموعة الأنشطة والممارسات التفاوضية التي تعالج مشكلة مائية معينه ، وهذا الأمر يتطلب تعبئة الطاقات والجهود البشرية وكذلك توظيف الإمكانات المادية والبشرية ، خلال فترة زمنية محددة، لتحقيق اهداف إستراتيجية ، وتهدف الدبلوماسية من خلال أنشطتها الى تحركات تقوم بها الأنشطة الخاصة بها لتحقيق الأمن المائي (الشامي ٢٠٢٠، ٤٢) ، وهي تعني كذلك: بمجموعة الإجراءات المعتمدة من اجل الوصول الى الى افضل الحلول الإستراتيجية للمشكلة المائية المعينة ، والوصول بها الى الاهداف المطلوبة، وهنا يأتي دور الدبلوماسية الذي يقوم على الاتصالات بين الدول المشترك بالمياه لتسوية المشاكل العالقة وفقا للآليات التالية (التفاوض، المساعي الحميدة ، الوساطة ، المصالحة ثم التحكيم الدولي والمقايضة أحيانا) ، وهنالك صلاحيات لدي مجلس الأمن الدولي بحيث يطلب من الأطراف المتنازعة الى فض النزاع

باي وسيلة من الوسائل انفة الذكر وفقا للمواد (٣٤- ٣٨) من ميثاق الأمم المتحدة ، لتلافي مشاكل المياه بين الدول المتشاطئة (تقرير ٢٠١٧ ، ٧٣) وعليه تقوم الدبلوماسية المائية من جانبها العلمي على ما يلي (طايع ٢٠١٥ ، ٢٠) : ١- مراقبة حالات الصراع والتعاون بشان مسالة المياه الإقليمية.٢- إيجاد جهاز للحد من خطر النزاعات في مسالة المياه قبل حدوثها وتحقيق الامن المائي .٣- إيجاد الحلول الإستراتيجية وتنفيذها في هذا المجال .٤- إيجاد مشاريع وبرامج شاملة بالإمكان تطبيقها. وغالبا ما يجد المعنيين بشؤون الدبلوماسية بان تحقيق الأهداف يتم من خلال المفاوضات وتجنب الاندفاع الى استخدام سبل الإكراه والقوة . وعليه تعد الدبلوماسية المائية واحدة من الدبلوماسيات الجديدة وغير التقليدية التي شاعت في ممارسات العلاقات الدولية شانها شان الدبلوماسية النووية، ودبلوماسية التنمية والمال ودبلوماسية البترول وغيرها. وعليه تركز الدبلوماسية المائية على انشاء حلول مبتكرة تقوم على اساس علمي يتحسس القيود المجتمعية لمجموعة من مشاكل المياه ، ويفهم من مفهوم الدبلوماسية سالفة الذكر بانها الالية التي تشمل ادوات الدبلوماسيين تجاه مشاكل المياه والسياسات البيئية واستراتيجية ادارة المياه، والحلول الهندسية التي تجتمع معا وتطبق في سياق مشكلة الامن المائي لتوفير الحلول السياسية والتفاوضية الاجرائية على المستوى المناسب لكل حالة من الحالات التي تطرح (الشامي، ص٤٨).

ثانيا: التعريف بالأمن المائي :

١- **مفهوم الأمن** :- وبحسب لسان العرب يعني : (ضد الخوف ونقيض الخوف) (منظور ب.ت، ١٠٧) ، إي الاطمئنان ، وهذا المفهوم يطرح اليوم على عدة أصعدة ، على مستوى الصعيد الاممي كالأمن الدولي او الجماعي ، وعلى صعيد الامن الوطني كالأمن في العراق والأمن العربي وغيره ، كان يكون الأمن الغذائي او الأمن الثقافي (الخفاف ١٩٨٥ ، ١٤٢) ..الخ . وإذا كانت كلمة الأمن تعني ان يسبب ذلك تقلص للطمأنينة والاستقرار ، وبهذا المعنى يتحدث الجميع عن امن الفرد او المواطن ، وما الأمن الداخلي الا نموذج لمفهوم الأمن ، اما في نطاق التعاملات الدولية المعاصرة فيمكن ان نحيله إلى ثلاث مفاهيم ، متداولة وهي : الأمن القومي والأمن الإقليمي والجماعي(ربيع ١٩٨٥ ،١٧). وبحسب البعض فان مفهوم الأمن (Security) يشير الى تلك الحالة من الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينة والناتجة عن الغياب الحقيقي للخطر والقدرة على مواجهة اي مشكلة عبر اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحقيق هذه الغاية (فهمي ١٩٨٨، ٧٢) . ان مفهوم الأمن يعني(التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد امن) (ماكنمارا ١٩٧٠ ، ٨٣) ، ويتضح من جميع تلك التعاريف بأنها تلتقي عند قاسم مشترك مفاده: ان الأمن يعني بالمحصلة التحرر من الخوف والقلق

من الخطر وعليه فان الأمن الحقيقي هو امن الإنسان والذي هو أساس الأمن الاجتماعي والأمن الوطني والقومي

٢- **مفهوم الأمن المائي** :- إن الأمن المائي اليوم يعتمد على ضمان توفر الموارد المائية اللازمة للاستخدامات المهمة سواء كانت زراعية او صناعية او تقنية ..وغيرها ، بما يتناسب وحجم هذه الاستخدامات الحالية والمستقبلية وبشكل مستديم (الشمري ٢٠٠١ ،٢٥) وهذا يعني إن الأمن المائي: هو ضمان توفر كميات المياه المطلوبه نوعا وكما بشكل يلبي متطلبات واحتياجات السكان، وبصورة مستمرة، لاغراض الشرب والاستخدامات المختلفة ، والنمو الصناعي والإنتاج الزراعي والتوازن البيئي(عباس ٢٠١٣، ٦).ومن جانب آخر يعرف الأمن المائي: بانه مجموعة الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها الجهات الرسمية وغير الرسمية ، وهنا يرتبط مفهوم الامن المائي بمتغيرين الأول متغير (الأمن) والثاني متغير (الماء)، ويتحقق هذا المتغير اي الامن المائي والتنمية والاستقرار في حال توفر الماء بالشكل الذي يلبي احتياجات المجتمع (ديدوح ٢٠١٧، ٢٦) ، وبمعنى اخر ان الأمن المائي يمثل كميات المياه المتوفرة (كما ونوعا) ، وهذا الأمر يعتمد على وجود دبلوماسية بإدارة متكاملة وطنية مهتمة بهذا الموضوع ، ومركزه على قواعد وقوانين تصدرها الجهات المسئولة في الدولة ، في هذه الاحوال يتم تحقيق ما يسمى بالأمن المائي موضوع الدراسة بالشكل المطلوب(عبدالرحمن ٢٠١٢ ، ١٦) ، بحيث تكون هنالك ادارة واهتمام بالموارد المائية في حال توفرها ، والحفاظ عليها من النفاذ والتلوث البيئي ، وحسن الاستخدام الأمثل لها ، فضلا عن توفر المشاريع المائية الجديدة والبرامج الحديثة الشاملة في الوقت الحاضر والمستقبل (محمد ٢٠٢٢ ، ١٦) ، فضلا عن ذلك يعرف الأمن المائي : بأنه الكمية المتوفرة من الماء الجيد والكافي للإنتاج الوطني والصحة ومتطلبات الحياة الأخرى ، وهنا لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون توفر الماء في العالم، وترتبط قيمة الماء واهميتها ببقاء الإنسان سالما معافى ، ويرتبط مفهوم الأمن المائي بمفهوم الأمن الغذائي ، بحيث كلا المفهومين يؤديان إلى تكامل بعضهما لبعض ، اذ إن نقص كميات المياه الصالحة للاستخدام البشري يؤدي الى الأضرار بالأمن الغذائي والقومي للدول نتيجة اعتماد الشعوب ومؤسسات الدول على المياه في جميع مجالات حياة الإنسان (الدويكان ٢٠١٨) وقيمة المياه وأهميتها جاءت في محكم كتابه تعالى (وجعلنا من الماء كل شئ حي)(القران الكريم ايه ٣٠) ، وعليه يمثل الأمن المائي الضمان الحقيقي والكفاية من الحاجة للمياه عبر الزمان والمكان ، ويتم ذلك من خلال تطوير وتنمية الثروة المائية حاضر ومستقبلا سواء أكانت هذه الموارد تقليدية او غير تقليدية ، من ان مسالة التحديد العلمي الدقيق للاحتياجات المائية حاضرا ومستقبلا ،وعليه فان تحقيق الأمن الغذائي يستلزم وجود المياه ووفرة الاثنين تعني تحقيق التنمية المستدامة في البلاد .

المبحث الثاني
واقع الدبلوماسية العراقية وامنه المائي .

ان دبلوماسية المياه تقوم على اساس التفاوض بين الامم لابتكار حلول علمية وفق استراتيجية مائية تشمل الافراد والمجتمعات لدرء خطر اندلاع نزاعات جيوسياسية بسبب شح المياه، وعليه فان مشاكل المياه كانت ولازالت تمثل هاجس خوف شعوب العالم ، ليس لان المياه تمثل أساس الحياة وديمومتها، ولكن لان توزيعها لا يتوقف في العديد من مناطق العالم مع متطلبات الإنسان المختلفة ، مما انتج نشوب مشاكل حول المياه (داود ٢٠١٧ ، ١٨-١٩) .وعليه ووفقا لما ذكر من ان الامن المائي يعني: ضمان توفر المياه بالكميات والنوعية المطلوبة، لتلبية احتياجات السكان وبشكل مستمر لاغراض الشرب والاستخدامات المنزلية..وغيرها. هذا الامر يستلزم تحقيقا الأمن المائي الى معرفة واقع وإمكانات العراق من المياه من حيث تنوع مصادرها ومخزونها وظروف استغلالها وكيفية تحسين نوعيتها ، الا ان الواقع يشير الى وجود العديد من التحديات التي تواجه البلد أمام تحقيق الأمن المائي ، اذ ارتبط وجود العراق قديما وحديثا بوجود نهرين ، سمي على اسمهما ببلاد وادي الرافدين ، وليس له الاستقرار والاستمرار بدونهما ، لكن المتتبع لواقع العراق اليوم لم يجد من التفاهمات او الاتفاقيات الواضحة التي تؤمن حق البلد المائي من الدول المتشاطئة معه ، لاسيما جل موارد البلد المائية تأتي من جيرانه تركيا وايران، والبعض منها يمر عبر سوريا.لذا فإن واقع الموارد/المصادر المائية في العراق يقسم كما هو معروف إلى مصدرين أساسيين هما: **اولا: الموارد المائية السطحية . المتمثلة بالتالي –**

اولا:–حوضي دجله والفرات . تشكل مياه حوضي دجلة والفرات وكذلك الزاب الاعلى والزاب الاسفل مايقارب (٨) مليار متر مكعب لنهر دجلة اي مانسبته(٦٢,٥%) و تقريبا (٣) مليار متر مكعب لنهر الفرات مانسبته(٣٧،٥%) .وهذا الواقع قبل انشاء السدود والمحطات الكهربائية التركية والسدود السورية، وعند متابعة مجرى النهرين نجد ان نهر الفرات يبلغ طوله من منبعه من جبال تركيا وحتى يدخل الاراضي العراقية في حصيبة ، الى مدينة القرنة، وهنا يلتقي مع نهر دجلة مكونا شط العرب (١١٦٠) كيلومتر، وتبلغ مساحة حوضه (٣٨٨) الف كيلومتر مربع ، ويتمثل الفرات المصدر الرئيسي لمياهه من الثلوج والامطار المتساقطة من الاطراف العليا للنهر.ويمثل نهر الفرات المصدر المائي الوحيد لسبعة محافظات عراقية(الانبار ،كربلاء ، النجف ، الديوانية، المثنى، وذي قار)، وكذلك جزء من بغداد والبصرة (شروف ٢٠١٥، ٢٣) ، اما بالنسبة الى نهردجلة فانه يعد الشريان الثاني للعراق بطول(١٩٠٠) كيلو متر ، وهوينبع من هضبة الاناضول جنوب شرق تركيا ومن جبال طوروس الشرقية ، وجبال زاجروس ، في ايران ، ويدخل العراق بعد مروره بمسافة قصيرة في سوريا، وترفده في العراق عدة انهار/روافد وهي

الخابور ،الزاب الكبيروالزاب الصغيروالعظيم ونهر ديالى ، وتعتمد على نهر دجلة عشر محافظات عراقية اعتمادا كبيرا هي (دهوك، اربيل ، السليمانية، نينوى، صلاح الدين، بغداد، واسط، ميسان وكركوك) ، وجزء من محافظة البصرة، وتشير العديد من المصادر بارتفاع نسبة الملوثات في نهردجلة، فضلا عن التركيز العالي من الاملاح الذائبة (الشمري ، ٦) . وفي الوقت نفسه، وبحسب العديد من التقارير والتي تؤكد الى ان مياه نهر دجلة في اغلب مناطق العراق غير صالحة للاستخدام البشري والحيواني (العاني ٢٠١٢ ،٥٧) بسبب التلوث الحاصل به. بالمقابل يلاحظ ان العراق يستهلك في الوقت الحاضرمايقارب (١٩) مليار متر مكعب من مياه نهر الفرات وهو يعاني من تردي نوعية المياه وكميتها ، والاخطر من ذلك تاثير المشاريع التركية ، وكذلك السورية بهذا الاتجاه ، مماولد حالة من تهديد الامن المائي للعراق ، من تلك الدول والتي تنقسم بين هيمنة او سيطرة او استخدام تعسفي بورقة المياه ، مثلا تتحكم تركيا في منابع نهري دجلة والفرات، اذ لم تكن قبل التسعينيات مشكلة قائمة بهذا الخطر بين العراق وتركيا، لاسيما انها اي تركيا اقامت اول سد على الفرات عام ١٩٧٤ وهو سد(كيبانو) ، بينما نجدها اليوم بصدد استكمال بناء مشروع الكاب (Gap) هذا المشروع له مضامين وأبعاد سياسية، اذ يتكون من (٢٢) سدا على نهر الفرات و(٥) سدود على نهر دجلة .

. لاسيما ان اهمية الماء في استمرار واستقرار الحياة وديمومتها واثرها في التنمية المستديمة ومنها توفير الامن المائي والغذائي لشعوب العالم باسره على سطح الارض (الاشرم ٢٠١٢ ،١٥) . والواقع هنا يشير الى ان الابعاد الجيوبولتيكية تثير خلافا بين الدول المتشاطئة حول تحديد مصادر النهرين ، فالأتراك بحسب اعتقادهم يعدون ان منبع نهري دجلة والفرات من بلادهم وهنا يعتقدون ان النهرين من المصادر الطبيعية الوطنية لبلدهم وله حقوقا وامتيازات خاصة ليس للعراق حق فيها ، وعليه تدافع تركيا عن موقفها القائم على اساس ان نهري دجلة والفرات هما نهر واحد ، وهما يشكلان نهرا منفردا وهنالك خللا في ادارة المياه، في اشارة لاستخدام العراق لوسائل ري قديمة وعدم الاستفادة من الاطلاقات المائية التي تصل اليه. لذلك انفقت تركيا المليارات الدولارات لاقامة مشروع نهر(الكاب) كما اسلفنا اليه، وهو يعد مشروعا سياسيا بامتياز ، اذ عندما يتم البحث في دراسة نتائجه ومؤشراته يلاحظ انه بدا في تحويل التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح الطرف التركي،.ويتضح ان تركيا وحتى ايران عاقدتا العزم باستمراهما الى عدم احترم قواعد القانون الدولي التي حددتها اتفاقية هلسنكي عام ١٩٦٦ الخاصة بمسالة استخدام المياه والانهار الدولية والانتفاع منها، وتضمنت المادة (٣٧) منها بالاساس على واجب التعاون بين الدول المتشاطئة(حيدر ٢٠٢٠ ، ٨) وكذلك ما اشارت اليه في بنودها والقائمة على اساس توفر مبدا العدالة في التوزيع بين الدول المستفيدة من اي نهر دولي وهنا عدالة التوزيع لاتعني بالضرورة تحديد حصص متساوية وانما حصص عادلة فقا لمقاييس .

وعليه هذا الملف يحتاج الى دبلوماسية فاعلة وخبرة في المياه الدولية ،كل ذل ذلك مجتمعا جعل البلد يفقد يوما بعد اخر فرص اللدفاع عن امنه المائي بل حال المياه يسوء ومعه حال المفاوض العراقي بشكل متزامن، اي كلما مر الوقت قلت المياه وضعف الموقف العراقي في معادلة قد تكون طردية ومستمرة هتي وقتنا الحاضر والمستقبل المتوسط .

ثانيا :- المياه الجوفية والأمطار.تمثل المياه الجوفية والامطار المصادر الرئيسة قي العديد من البلدان ، وتوفر هذه الموراد كمية اضافية هائلة من المياه، والاخيرة تتطلب برامج للتحقق من كمية المياه ونوعيتها في الآبار المختلفة ، واعادة ملئها بالمياه وسبل استغلالها (الزاوي ،٢٧). للمناطق الصحراوية، وبعض اجزاء الجزيرة ومناطق واسعة في شمالي العراق، فضلا عن ذلك تتواجد تلك المصادر في للمياه الجوفية في الصحراء الغربية بما يقارب (٢٠٠) مليار متر مكعب ، ووفقا للعديد من الدراسات تؤكد بان الخزين المتجدد من المياه في البادية الشمالية تقدر ب(١٤٤٧،٥) مليون متر مكعب ، وهذا يعني ان الاحتياطي المتجدد في العراق يقدر ب (٣،٥) مليار متر مكعب .

المبحث الثالث

قراءة تحليلية في الدبلوماسية المائية و الأمن المائي في العراق وآفاق المستقبل.

أولا: تحليل المشكلة المائية :- يتضح ان مشاكل المياه كانت ومازالت وستبقى تشكل هاجسا وخوفا للشعوب ، ليس لان المياه تمثل أساس ديمومة الحياة فحسب، بل لان توزيعها لا يتكافا مع متطلبات الشعوب المختلفة ، وان الله تعالى جعل للمياه طاقة تأتي من الشمس للتبخر وتتكاثف وتهطل مطرا وفقا للدورة الهيدرولوجية للمياه، ا وان المياه بشكل عام تغطي (٨٠%) من سطح الكره الأرضية ومعظمها مالحة تمثل تقريبا ٩٧% من مخزون المياه، اما الجزء المتبقي فيمثل الجزء العذب منها، علما ان واقع المياه العذب فوق سطح وباطن الأرض لاستعمال الإنسان هي اقل من (١%) من حجم المياه الكلي(شروف ،ص٢٤) اذ كثير من المؤشرات تؤكد الى ان المياه عرضه للاختزال والنقص الحاد بسبب المشاريع المقامة في تركيا وإيران كما أسلفنا، فضلا عن التذبذب في الوارد المائي نتيجة الظروف المناخية في مناشئ الجريان ، ومن المتوقع ان ينخفض وارد العراق المائي وهذا الامر اشارت اليه العديد من المصادر بان العراق سيقع فوق خط الفقر المائي من بين البلدان العربية)(الربيعي ، ١٧) .وكذلك هنالك سببا مشروعا للقلق بسبب ندرة الماء والمنافسة المتزايدة وهي واقع حاصل على موارده المحددة، واساليب الري التقليدية ينتج عنها الى اتلاف الاراضي الزراعية الخصبة والتكاليف الاجتماعية، والبيئية المتزايدة لمشاريع المياه الكبرى ، جميعها تثير هاجس الخوف والشكوك حول القدرة على تحقيق الامن المائي، وتامين الامن الغذائي في السنوات القادمة

(بوستيل ١٩٩٤، ٤٢). وعليه وبنظرة اكثر عمقا، فانه يتضح لنا مدى الحاجة الى بناء اساس لتنمية شاملة اكثر استقرارا (يذكر لاحقا). وفقا لذلك ان فهم وتحليل الارتباط بين مصيرنا كعراقيين من جانب ومصير دول المنبع من جانب اخر، هو جزء لايتجزء من التحدي المتمثل في الايفاء بالحاجات الانسانية وحماية الوظائف البيئية التي تعتمد عليها طبيعة الحياة في مختلف اشكالها. وعليه نجد ان الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات كثيرا ماتتعرض العلاقات بينهما لحالة من التوتر وهذا يعود سببه لثلاث اسباب رئيسة وهي (حسين ١٩٩٧ ، ١٠٣) .١- ان الدول المتشاطئة تضطلع بمشاريع كبيرة هادفة الى تحقيق التنمية لبلادها وبناء العديد من السدود وتغيير مجرى المياه وتوليد الطاقة الكهربائية .٢- عدم وجود اتفاقية دولية شاملة ملزمة تنظم عمليات الحصص والاستخدام المشترك لمياه نهري دجلة والفرات. ٣- ارتباط تركيا بكل من العراق وسوريا يتضاءل امام ارتباطها السياسي والعسكري بحلف الشمال الاطلسي (الناتو). وهنا يمكن رصد نقاط الخلاف بين كلا من تركيا والعراق من خلال تتبع مواقف الطرفين بمايلي : يقوم الموقف التركي على عدد من المواضيع المطروحة اهمها :- ١- اعتبار نهري دجلة والفرات من الانهار العابرة للحدود وليس نهرين دوليين .٢- ضرورة تصنيف اراضي المشاريع بالتفصيل وتحديد الدورات الزراعية والمقننات المائية واحتياجات المشاريع الى المياه وفق اسس موحده وذلك عن طريق لجان فرعية متخصصة لجميع الاطراف. ٣- ضرورة تقييم فني – اقتصادي لجميع المشاريع بهدف وضع سلم اولويات لاستثمار المشاريع تنفيذا لمبدا الاستخدام الامثل للمياه. ٤- رفض مبدا تقاسم المياه وقبول مبدا استخدام المياه، اما بالنسبة الى موقف العراق فيقوم على مايلي .

١-اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضين منفصلين وعدم امكانية نقل المياه لنهر دجلة الى حوض الفرات بسبب ملوحة منخفض الثرثار والذي هو بالاساس مشروع الدرء الفيضانات عن مدينة بغداد.٢-التاكيد على الالتزام بالحقوق المكتسبة لكل بلد، اي ان العراق يركزعلى احتياجات المشاريع القديمة، على ان يوزع الفائض من مياه الفرات بحسب توفره على المشاريع قيد التنفيذ ثم على المشاريع المخطط لها مستقبلا . وعليه وفقا لهذه المؤشرات يلاحظ ان الموقف التركي ازاء مشكلة الماء وكيفية التعاطي معها وسبل توظيفها فضلا عن تحكمها في منبع النهرين، وفق اساليب الضغط والتاثير على العراق (المصب)، قام وفقا لمنطلقات التعامل السلبي والتي تركز بعدة محاور رئيسة وهي .١- سياسة الصراع المتوازن (فرق تسد) .٢- استخدام المياه كورقة مساومة وضغط (سلاح النفط) .٣- المراوغة في التوصل الى اتفاق نهائي يرضي الاطراف المتشاطئة على حوضي النهرين. وعليه فان الوضع الحالي يشير الى ان الامور تسير بين (جذب وشد)، واهمال حق العراق من المياه، وهذا الحال قد اكدت عليه الامم المتحدة من خلال احد تقاريرها / وتوضيح اسباب المشكلة ترتبط بجملة عوامل وهي :. ١-السياسات غير الملائمة

لادارة الموارد المائية. ٢- علاقات القوى الاقليمية والدولية غير المتوازنة. ٣- غياب المساواة في توزيع عائدات التنمية فضلا عن ذلك تشير التقارير الى ان مشكلة المياه ستتفاقم نتيجة التغيرات المناخية بسبب ارتفاع درجة الحرارة مع تراجع كبير في هطول كميات المياه.

فان تركيا ملزمة بالتفاوض والاتفاق قبل البدء في تنفيذ مشروعاتها على النهر، على اعتبار انه يجب الا يؤدي استقلالها للجزء من النهر الداخل في اقليمها الى الاضرار بغيرها من الدول المشتركة معها في ذلك النهر(المصري ١٩٩٤، ٤٨). وعليه فان المتابع للمسؤول العراقي في هذا الملف (الامن المائي) للمياه المشتركة وكل مايرتبط بها يشخص مسببات الضعف الخطير الى عاملين او قسمين وهما :-

١: **عوامل ذاتية**- يبدو ان الموقف العراقي بضعفه الحالي مرجعه الى عدة اسباب وهي : أ- غياب استراتيجية واضحة للنظام السياسي حول ادارة ملف الموارد المائية المشتركة ، ب- غياب موقف عام من مشكلة المياه المشتركة ، اي لابد من اتخاذ موقف موحد وقوي له تاثير كبير في متابعة جميع الحالات وفق حصص مائية عادلة وتوقيع اتفاقيات دولة تلزم جميع الاطراف باحترام قواعد القانون الدولي لجميع الاطراف.ج - عدم وجود تنسيق موحد بين مؤسسات الدولة العراقية لاسيما بين حكومة المركز والاقليم والحكومات المحلية في العراق. ت- غياب الموقف المتوازن الذي يدرس العوامل طويلة الامد لمشاكل السدود الكبيرة وما انتجته من مخاطر على الامن المائي العراقي. ث- غياب الخبراء والمختصين في ملف المياه ومن ذوي المعرفة بالقوانين الدولية الحاكمة بمسالة الموارد المائية المشتركة.

٢:- **عوامل موضوعية**- من المعلوم ان موارد العراق المائية تاتي معظمها من دول الجوار الجغرافي ، والمؤكد هنا ان تركيا حاليا بموقع قوة مؤثر ، وان نظام تحكمها هذا يعتمد على سياسات الهيمنة على المياه ، كونها المنبع من سنوات طويلة، فضلا عن طموح تركيا الى ان تؤدي دورا كبيرا في المنطقة، ولها قوة عسكرية كبيرة، ولها حلفاء سياسيين داخل العراق، بالمقابل نجد ان ايران لديها عوامل قوة كبيرة ، ولها نفوذواسع في المنطقة يوازي النفوذ التركي كل ذلك وغيره شكل ويشكل عائق امام المفاوض العراقي لان يكون له دور في مواجهة مشكلة الامن المائي العراقي .

ثانيا : نتائج المشكلة المائية :- ان قراءة الكثير من المؤشرات تؤكد ان المشكلة ستزداد في السنوات القادمة ، وستحصل شحة المياه في العراق على وجه التحديد ، اذ المتوقع ان تزداد معدلات السحب على المياه بشكل عام نتيجة تزايد الاحتياجات المائية للزراعة وانتاج الطاقة والصناعة وازدياد عدد السكان بشكل لا يتوقف مع القدرات المائية ، فضلا عن ظاهرة التغيير المناخي (كما اسلفنا) وكذلك تفاقم بين العرض والطلب على المياه بشكل سريع وعليه فسوف تزداد حدوث مواسم الجفاف في العديد من انهار العالم وبضمنها نهري دجلة والفرات وروافدهما

والزيادة في نسب التصحر والتلوث المائي بشكل مخيف ، وهذا ماشار اليه تحليل الامم المتحدة (الامن المائي وجدول اعمال المياه العالمية) لعام ٢٠١٣ حول واقع المياه والذي سيشكل نقصا حادا وهوبحد ذاته خطرا امنيا) . وعليه فان النقص في المياه يهدد بنزاعات داخلية واقليمية خطيرة، وعلى سبيل المثال يشهد الواقع العراقي الحالي نزاعات بين محافظات ومدن وعشائرمختلفة ، بسبب النقص الحاد في المياه، وكذلك تشهد اهوار العراق واقع الجفاف ، اذ لاتكفي الواردات المتاحة لادامتها على المدى البعيد، ، بالمقابل نجد ان الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ (بان الصلاحيات الحصرية للسلطة الاتحادية – تخطط السياسات المتعلقة بمصادر المياه خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه اليه وتوزيعها العادل داخل العراق وفقا للقوانين والاعراف الدولية) (دستورجمهورية العراق ٢٠٠٥). وعليه يشير– الواقع العراقي في وقتنا الحاضر الى تراجع مستمر في مسالة الأمن المائي – بسبب الهيمنة على مصادر المياه من قبل (تركيا وايران) ، ومحاولتهما فرض سياسات الامر الواقع بما يحقق مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة العراق على وجه التحديد .وفقا لذلك نجد ان مشكلة المياه ترتبط بشكل عام بما تطمح اليهكل من تركيا وايران في ان يكون لها دورا اقليميا مؤثرا في المنطقة. وعليه فالامر هذا يتطلب الإجابة على السؤال الذي يطرح نفسه، كيف بالعراق اليوم ان يواجه ازمة المياه ، وبتعبير اخر

ثالثا: اليات الدبلوماسية الفاعلة لمواجهة المشكلة المائية: مما تقدم يتضح مدى خطورة وصعوبة مشكلة المياه في وقتنا الحالي ، والخطر القادم. وعليه من خلال بحثنا هذا والذي تحدد اهميته والتاكيد هنا بان البلد لم يستخدم الموارد المتاحه امامه لحماية امنه المائي ، وابرز مامطلوب منه، من عمل يكمن داخل البلد اولا وعلى العوامل الذاتية سالفة الذكر، اذ لايمكن باي حال من الاحوال ان يرمي المسؤول العراقي (المفاوض) سبب ضعفه على حقيقة ان تركيا وايران معا في موقف اقوى ، وكذلك لا يمكن الطلب بان تحل مشاكلنا وخلافاتنا الداخلية قبل ان تتوجه لحماية امننا المائي ، اذا انتظرنا اكثر فلن يبقى لنا انهارا ندافع عنها ، لان المشكلة خطيرة جدا وتستحق تظافر جهود الجميع من مشرعين وسياسيين وإعلاميين وجمهور ومنظمات المجتمع المدني اي الجميع يتحمل المسؤولية اليوم لخطورة المشكلة .ع ، والامر هنا يتطلب اعتماد ادوات الدبلوماسية المائية الفاعلة لإدارة النزاع بالطرق السلمية وفقا لمجموعة من الانشطة والفعاليات التفاوضية والدبلوماسية وهي .

١–: **المفاوضات المباشرة** :– يتطلب من العراق القيام بتقديم طلب موثق ومكتوب ، يطلب فيه التفاوض مع الدول المتشاطئة معه في مسالة الأمن المائي ولاي مشروع يتم انشاؤه ، وما يهدد او يتسبب بخطر على واقع العراق المائي مثلا ضد مشروع (الكاب ،اليسو ،داريان والجزره..وغيره).

٢-: **الوساطة او المساعي الحميدة** :-تأتي هذه المرحلة في حال فشل الخطوة الأولى اي في حال عدم استلام مواقف او ردود ايجابية حول طلب التفاوض وهنا على الحكومة العراقية ان تطلب الوساطة من طرف ثالث يقوم بالتوسط بين الطرفين للوصول الى حل يرضي جميع الأطراف .

٣: **التحكيم** :- اما في حال فشل الخطوتين السابقتين يتم الاتفاق على عرض الطرفين خلافاتهما على جهة مختصة للتحكيم مثلا عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية اواشراك الامم المتحدة بمؤسساتها المختلفة كالامانة العامة او الجمعية العامة ومجلس الامن لغرض الضغط على جميع الاطراف للالتزام واحترام قواعد القانون الدولي ذي العلاقة بمسالة المياه لكي يتم وضع تقسيم عادل لمياه النهرين وتنظيم استغلال الموارد المائية المتاحة طبقا لتلك القواعد وتمكين العراق بالاعتماد والاسهام في الحفاظ على امنه المائي من خلال توثيق العلاقة مع الدول المتشاطئة معه . وما يتعلق بالخطط والسياسات المائية مع دول الجوار للعراق ودعم حقوق الاخير. وادارة الطلب على المياه تتحقق من خلال عدة ادوات او اجراءات تهدف الى التحكم في استعمالات المياه وخفض الاستهلاك واعدة توزيع الحصص بين القطاعات الاستهلاكية بشكل عادل وتندرج الاجراءات الدبلوماسية تحت مايلي(قديس ،هاني احمد ابو ٢٠٠٤، ٢٨) :-

١-:- اجراءات ادارية : تتضمن هذه الاجراءات القوانين والانظمة والتعليمات التي تمنع الهدر والاسراف في استخدامات المياه.

٢-:- إجراءات اقتصادية :وتتضمن هذه الإجراءات على حوافز مالية للحد من استهلاك المياه في القطاعات المختلفة من خلال وضع اسعار المياه تغطي التكلفة الحقيقية .

٣-:- إجراءات فنية : تقوم هذه الاجراءات على تركيب العدادات لمحاسبة المستهلك عن الكمية المطلوبة والمحددة للمياه .

٤-:- اجراءات التوعية والتعليم :- هذه الإجراءات تقوم على أساس التوعية الجماعية لدى المستهلكين بمختلف فئاتهم ، لكي يدركوا قيمة المياه التي يستعملوها وضرورة الحفاظ عليها .

رابعا :- الرؤية المستقبلية لمشكلة الامن المائي في العراق : ففي اطار ماتم ذكره من افكار تخص الامن المائي في العراق ، من مؤشرات ومعطيات اغلبها خطيرة وصعبة ، ممكن ان نحدد الرؤية او المشاهد المستقبلية لمسالة الامن المائي بما يلي :

السيناريو الاول :- يرجح هذا السيناريو الى التعاون بين الدول المتشاطئة (المنبع والمصب) وتجاوز الخلافات الحالية لاسيما بين العراق وتركيا ، وتغليب المصلحة الجماعية على التنافس والصراع والمصالح الفردية ، مع تحييد الخلاقات السياسية من خلال الة التفاوض، اي تحقيق النفع المشترك والمتبادل وفقا لدبلوماسية المياه ولجميع الدول المتشاطئة وفق منهج اربح- اربح

(win–win Approach) اي يمكن من خلالها البناء على ماتحقق من قبل وتفعيل احد آليات التفاوض المائية بالطرق الدبلوماسية ، المتمثلة في بناء المشروعات المائية او صياغة اتفاقية مائية ، او تواجد مفوضية مائية للحوضين (مؤسسة ، منظمة ، تشكيل مفوضية عليا) يتم من خلالها تحقيق التنسيق بين الطرفين وبدء ادارة المشروعات والاستثمارات المتفق عليها .

السيناريو الثاني :– استمرار غياب التفاهم بين دول المنبع ودول المصب ، وكذلك استمرار عمليات الشد والجذب ، وتسويف المواقف وتمييعها استنادا الى مبدا اللاتفاوض ، فضلا عن غياب التنسيق بين مختلف الاطراف، وتلك الانشطة تفتقر للطابع الهيكلي المستقر والتي لها صفة الاستمرار في احداث اثارها ، وعليه واستنادا الى ما يجري على الساحة السياسية في وقتنا الحاضر. وتغيير ميزان القوى لصالح دول بعينها ، فان الباحث يرجح السيناريو الاول ، لانه السيناريو الاقرب الى تحقيق النتائج المرضية لجميع الأطراف بالاعتماد علي الطرق الدبلوماسية المائية ، بل انه الأكثر واقعية حيث تم وفي اكثر من مناسبة التلويح بالتعاون من الجانب التركي تجاه مشكلة المياه مع العراق ، وان تركيا تؤكد بانها على استعداد للتحاور ومناقشة مشكلة مياه الحوضين من خلال برنامج متكامل يشمل ابعاد المسالة جميعها بالوسائل الدبلوماسية الفاعلة بين الطرفين .

الخاتمة والاستنتاجات– والتوصيات .

في ختام بحثنا هذا نصل الى **نتيجة مهمة** بان النقص في المياه اليوم يمثل مشكلة عالمية خطيرة، تجتاح العديد من دول العالم، ومنها العراق موضوع البحث، ومع تنامي الطلب على المياه بسبب الزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة،هنا اصبحت الزيادة في عددالبلدان التي تعاني من العجز المائي ، مما ادى الى انخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من المياه عن الحد اللازم لاستمرار الحياة بشكلها الطبيعي، لذا أصبحت ندرة المياه تمثل قيدا على التنمية المستدامة للدول. ، لذا يتطلب الاهتمام بالدبلوماسية المائية الفاعلة وبتطوير مؤسسات الدولة من اجل ان تقوم بواجبها على اتم ما مطلوب منها، **الاستنتاجات** من مشكلة الأمن المائي في العراق التي توصل اليها الباحث بما يلي :

١– تمثل الدبلوماسية المائية واحدة من الدبلوماسيات الحديثة في ممارسات العلاقات الخارجية بمسالة الأمن المائي في العراق .

٢– عدم وجود دبلوماسية مائية واضحة متفق عليها ، انعكس ذلك على تذبذب وتفاوت تقديرات الحاجة المائية،للعراق في الوقت الحاضر والمستقبل .

٣– فشل المؤتمرات الدولية والمنظمات في بلورة قانون دولي بشان المياه .

٤– الاستخدام العراقي للموارد المائية ما يزال بدائي وغير اقتصادي .

التوصيات – أول الأمر يتطلب من المسؤولين العراقيين إلى تعبئة موارده بمختلف الجوانب الدبلوماسية للسياسة الخارجية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بالشكل الذي يعزز أمنه المائي ..

على **المستوى الدولي** يجب الاهتمام أكثر باداء الدبلوماسية المائية الا وهي الإدارة التفاوضية الفاعلة مع اعتماد الخطط والاتفاقيات القانونية المنظمة لهذه المشكلة. اما على **المستوى الشعبي** وهذا المستوى يتطلب الأتي :

١- إيجاد سياسة مائية واضحة لاستثمار كامل الموارد المائية .
٢- اعتماد وسائل الري والزراعة الحديثة لرفع إنتاجية الأرض وتحقيق استثمار أفضل .
٣- العمل بأسرع وقت ممكن لعقد اتفاقات مشتركة لتقاسم المياه وفقا للقوانين الدولية مع الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفراق .
٤- إنشاء السدود والخزانات على نهري دجلة والفرات وروافدهما .
٥- توعية المجتمع على أهمية المياه في حياتهم وضرورة ترشيد الاستهلال في استخدامات المياه.
٦- توسيع الاعتماد على المياه الجوفية في الزراعة وبشكل علمي لإطالة عمر هذه المياه لأطول فترة ممكنة.
٧- زيادة اعتماد البحوث والدراسات الخاصة بمسالة المياه وكيفية الحفاظ عليها .
٨- العمل على استقدام الاستثمارات الأجنبية في المجال الزراعي والري والخبرات الفنية المطلوبة في مجال الأمن المائي.

ثانيا :المصادر باللغة العربية :

١- الزواوي، خالد محمد. ٢٠٠٤ . *الماء الذهب الازرق في الوطن العربي* . القاهرة: مجموعة النيل العربية .
٢- المصري ، جورج ١٩٩٤ . *الامن المائي في عالم متغير* .قبرص: دار الملتقى للنشر والطباعة .
٣- الخفاف ،عبد علي. ١٩٨٥." نظرية الامن القومي"*دوريات افاق عربية* . العدد(٣). بغداد.
٤- الربيعي ،صاحب .٢٠١٤ . *تنمية وادارة الموارد المائية غير التقليدية في الوطن العربي*. بيروت : شركة الديوان للطباعة العربية للموسوعات .
٥- الشمري ، محمد بديوي. ٢٠٠١. *التعطيش السياسي- تفصيل في مسالة المياه في العراق* . بغداد: دارالشؤون الثقافية العامة .
٦- الشامي، مريم عبدالسلام .٢٠٢٠. *دبلوماسية المياه من الصراع الى التعاون*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
٧- العاني، فارس مظلوم . ٢٠١٢ . *السياسة المائية وانعكاساتها في الازمة المائية العربية* . الأردن : دار صفاء للطباعة والنشر.

٨- الاشرم ،محمد . ٢٠١٢ . *المياه الحقيقية- طرق الحساب والمنافع التجارية العالمية* . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٩- بوستيل ، ساندرا .١٩٩٤ . *الواجهة الاخيرة مواجهة ندرة المياه* . ترجمة: علي حسين حجاج. الأردن : دار البشير للنشر والتوزيع .

١٠-حسين ، فتحي علي. ١٩٩٧ . *المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط*. القاهرة : مكتبة مدبولي .

١١-داود، إسماعيل . ٢٠١٧ .*المفاوض العراقي –سداليسو وقراءة في اتفاقية استخدام المجاري الاغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧* . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

١٢-ديدوح، عبدالرحمن. ٢٠١٧. *الامن المائي والاستراتيجية المائية في الجزائر*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية .

١٣-ربيع ،حامد عبدالله .١٩٨٨ ."نظرية الامن القومي" .دوريات افاق عربية .العدد(٣).

١٤-فهمي، عبدالقادر محمد . ١٩٨٨."في مفهوم الامن القومي والامن القومي العربي".*مجلة الامن القومي العربي* .

١٥-ابن منظور . ١٩٨١. *لسان العرب المحيط*. المجلد الاول .

١٦-ماكنمارا، روبرت ١٩٧٠. *جوهر الامن* .ترجمة: يونس شاهين . القاهرة.

١٧-عباس ، شهاب محسن. ٢٠١٣ .*العراق والاستراتيجية المائية*. بغداد :دار الكتب والوثائق .

١٨-عبد الرحمن ، عطا فهد. ٢٠١٢. الامن المائي الاردني (التحديات والاخطار) رسالة ماجستير –كلية الاداب والعلوم ،جامعة الشرق الاوسط –عمان .

١٩-طايع ، سلمان. ٢٠١٥ . *اعلان مبادئ سد النهضة ودبلوماسيةالمياه المصرية*.القاهرة–السياسة الدولية .

٢٠-شروف، عصام . ٢٠١٥ . *ازمة مياه حوض دجلة والفرات بين دوافع التنمية وقيود التعاون*. دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب – وزارة الثقافة.

٢١-قديس ، هاني احمد. ٢٠٠٤." استراتيجية الادارة المتكاملة للموارد المائية "، . الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . العدد ٥٤ .

٢٢-حيدر، كرار رحيم. ٢٠٢٠ . تاثير متغير المياه على العلاقات العراقية- الايرانية بعد عام ٢٠٠٣ . رسالة ماجستير . كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد.

٢٣-محمد ، حنان طاهر . ٢٠٢٢. السياسة المائية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الاثر والسلوك . رسالة ماجستير(غير منشورة). كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية .

٢٤-الدويكان،سناء. ٢٠١٨. مفهوم الامن المائي .الرابط الالكتروني http://mawadoo3.

المصادر باللغة الإنكليزية :

1- Al-Zawawi, Khaled Mohammed. 2004. Water is the Blue Gold in the Arab World. Cairo: Arab Nile Group.
2- Al-Masry, George 1994. Water Security in a Changing World. Cyprus: Dar Al-Multaqa for Publishing and Printing.
3- Al-Khafaf, Abdul Ali. 1985. "National Security Theory". Arab Horizons Periodicals. Issue (3). Baghdad.
4- Al-Rubaie, Saheb. 2014. Development and Management of Non-Traditional Water Resources in the Arab World. Beirut: Al-Diwan Company for Printing Arab Encyclopedias.

5- Al-Shammari, Muhammad Badawi. 2001. Political Thirst - A Detail on the Water Issue in Iraq. Baghdad: General Cultural Affairs House.
6- Al-Shami, Maryam Abdul Salam. 2020. Water Diplomacy from Conflict to Cooperation. Cairo: Al-Arabi for Publishing and Distribution.
7- Al-Ani, Faris Mazloum. 2012. Water Policy and its Implications in the Arab Water Crisis. Jordan: Safaa Printing and Publishing House.
8- Al-Ashram, Muhammad. 2012. Real Water - Methods of Calculation and Global Trade Benefits. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
9- Postel, Sandra. 1994. The Final Front Confronting Water Scarcity. Translated by: Ali Hussein Hajjaj. Jordan: Dar Al-Bashir for Publishing and Distribution.
10- Hussein, Fathi Ali. 1997. Water and the Cards of the Political Game in the Middle East. Cairo: Madbouly Library.
11- Daoud, Ismail. 2017. The Iraqi Negotiator - Sedaliso and a Reading of the 1997 Agreement on the Use of Waterways for Non-Navigational Purposes. Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing.
12- Didouh, Abdul Rahman. 2017. Water Security and Water Strategy in Algeria. Arab Democratic Center for Strategic and Political Studies.
13- Rabie, Hamed Abdullah. 1988. "National Security Theory". Arab Horizons Periodicals. Issue (3).
14- Fahmy, Abdul Qader Mohammed. 1988. "On the Concept of National Security and Arab National Security". Arab National Security Magazine.
15- Ibn Manzur. 1981. Lisan Al-Arab Al-Muhit. Volume One.
16- McNamara, Robert 1970. The Essence of Security. Translated by: Younis Shaheen. Cairo.
17- Abbas, Shihab Mohsen. 2013. Iraq and the Water Strategy. Baghdad: Dar Al-Kutub and Documents.
18- Abdul Rahman, Atta Fahd. 2012. Jordanian Water Security (Challenges and Dangers) Master's Thesis - Faculty of Arts and Sciences, Middle East University - Amman.
19- Taie, Salman. 2015. Declaration of the Principles of the Renaissance Dam and Egyptian Water Diplomacy. Cairo - International Politics.
20- Shroff, Essam. 2015. The Tigris and Euphrates Basin Water Crisis between Development Motives and Cooperation Restrictions. Damascus: Syrian General Book Authority - Ministry of Culture.
21- Qaddis, Hani Ahmed. 2004. "Integrated Water Resources Management Strategy", Emirates for Strategic Studies and Research. Issue 54.
22- Haider, Karar Rahim. 2020. The Impact of Water Variables on Iraqi-Iranian Relations after 2003. Master's Thesis. College of Political Science - University of Baghdad.
23- Muhammad, Hanan Taher. 2022. Water Policy in Iraq after 2003: A Study of Impact and Behavior. Master's Thesis (Unpublished). College of Political Science - Al-Mustansiriya University.
24- Al-Duwaikan, Sanaa. 2018. The concept of water security. Electronic link http://mawadoo3.